جمهورية مصر العربية

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

(قطاع الاتفاقات التجارية)

الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية

(جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية)

إعلان رقم ٥ لسنة ٢٠١١

بشأن بدء إجراءات التحقيق ضد الواردات المغرقة

من صنف أغطية الأرضيات والحوائط من بوليمرات كلوريد الڤينيل

ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية

طبقـًا لأحـكام القانـون رقـم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثـار الناجمـة عن الممارسات الضـارة فى التجارة الدولية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته (ويشار إليها فيما بعد باللائحة) ؛

تلقت الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية (جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية) ويشـار إليهـا فيمـا بعـد «سـلطة التحقيـق» شكوى مقدمة من الصناعة المحلية تدعى فيها أن الواردات من صنف أغطية الأرضيات والحوائط من بوليمرات الڤينيل بعروض تبدأ من ١٤٠ سم وحتى ٢٠٠ سم وسمك من ١ مم إلى ٣ مم ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية ترد بأسعار مغرقة وقد ألحقت ضرراً ماديًا بالصناعة المحلية .

أولا - الإجراءات :

بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٧ تلقت سـلطـة التحقيـق شـكـوى مؤيـدة مستنـديـًا مقدمة من الشركة المصرية للصناعات النسجية (ماتكس) تدعى فيها ورود كميات كبيرة إلى مصر من صنف أغطية الأرضيات والحوائط من بوليمرات الڤينيل المصدرة من أو ذات منشأ جمهورية الصين الشعبية ، ترد بأسعار مغرقة وتسبب ضرراً ماديًا للصناعة المحلية .

قامت سلطة التحقيق بفحص مدى دقة وكفاية البيانات التى وردت بالشكوى المقدمة وأعدت تقريراً للعرض على اللجنة الاستشارية بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧ والتى قامت بدورها برفع توصيتها للسيد الدكتور وزير الصناعة والتجارة الخارجية باتخاذ إجراءات بدء التحقيق والنشر فى الوقائع المصرية .

بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧ تم إخطار سفارة جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة بأن سلطة التحقيق قد تلقت شكوى كتابية من الصناعة المحلية ويمثلها الشركة المصرية للصناعات النسجية (ماتكس) .

بناءً على توصية اللجنة الاستشارية وافق السيد الدكتور وزير الصناعة والتجارة الخارجية بتاريخ ٢٠١١/٤/١٠ على توصية اللجنة الاستشارية بإعلان بدء التحقيق والنشر بالوقائع المصرية وذلك وفقًا لأحكام المادة (١٠) من اللائحة .

ثانيا - الصناعة المحلية :

الشركة الشاكية التى تقوم بإنتاج المنتج المثيل هى الشركة المصرية للصناعات النسجية (ماتكس) وتمثل الشركة الشاكية الصناعة المحلية وفقًا لأحكام المادة (١٤) من اللائحة .

ثالثا - المنتج محل التحقيق :

أغطية أرضيات وحوائط مصنعة من بوليمرات كلوريد الڤينيل على شكل رولات للمقاسات بعروض تبدأ من ١٤٠ سم وحتى ٢٠٠ سم والتى تستخدم عادة فى الأرضيات والحوائط باستخدام مواد لاصقة ذات قاعدة مائية ويكون سمك المنتج من ١ مم إلى ٣ مم .

يخضع المنتج للبند التالى من التعريفة الجمركية المنسقة :

من البند 10 18 39

رابعاً - الادعاء بالإغراق :

استندت الشركة الشاكية فى ادعائها بالإغراق على مقارنة سعر التصدير الخاص بالمنتج محل التحقيق المستورد من جمهورية الصين الشعبية إلى مصر مع سعر البيع بالسوق المحلى فى جمهورية الصين الشعبية عند نفس المستوى التجارى ، وأسفرت هذه المقارنة عن وجود هامش إغراق لا يمكن إغفاله يزيد عن (٢٪) .

خامساً - الادعاء بالضرر :

ادعت الشركة الشاكية أن هناك زيادة كبيرة فى حجم الواردات المغرقة من المنتج محل التحقيق ترد من جمهورية الصين الشعبية تزيد عن (٣٪) من إجمالى حجم الواردات من كافة دول العالم إلى مصر تؤثر على أسعار بيع المنتج المحلى وتلحق ضرراً ماديًا بالصناعة المحلية ، وتمثلت مظاهره فيما يلى :

وجود فرق سعرى بين المنتج المحلى والواردات المدعى بإغراقها .

وجود خفض سعرى وزيادة فى التكلفة إلى سعر البيع .

انخفاض حجم الإنتاج .

انخفاض معدل استغلال الطاقة .

انخفاض حجم المبيعات المحلية .

تحول ربحية الوحدة إلى خسائر .

انخفاض العمالة .

انخفاض الأجور .

انخفاض الإنتاجية .

انخفاض العائد على الاستثمار .

انخفاض التدفقات النقدية .

انخفاض القدرة على زيادة رأس المال .

عدم القدرة على النمو .

سادسا - فترة التحقيق :

فترة التحقيق فى جانب الإغراق من ٢٠١٠/١/١ إلى ٢٠١٠/١٢/٣١

فترة التحقيق فى جانب الضرر هى السنوات الميلادية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠

سابعا - الاستقصاءات وجمع المعلومات :

من أجل الحصول على المعلومات الضرورية ، فإن سلطة التحقيق سوف تقوم بإرسال قوائم الاستقصاء إلى المنتجين والمصدرين الأجانب المعروفين ، (وغير المعروفين من خلال سفاراتهم بالقاهرة) .

على أى أطراف غير معروفة لسلطة التحقيق من مصدرين أو منتجين للمنتج محل التحقيق أن يعلنوا عن أنفسهم لسلطة التحقيق للحصول على نسخة من قوائم الاستقصاء وذلك فى غضون خمسة عشر يومًا من تاريخ نشر الإعلان بالوقائع المصرية حتى يتمكنوا من تقديم ردودهم فى التوقيتات الزمنية المحددة .

كما سيتم إرسال قوائم الاستقصاء إلى المنتجين المحليين والمستوردين المعروفين للمنتج محل التحقيق ، وعلى أى أطراف غير معروفة لسلطة التحقيق من مستوردى المنتج محل التحقيق أن يعلنوا عن أنفسهم لسلطة التحقيق للحصول على نسخة من قوائم الاستقصاء وذلك فى غضون خمسة عشر يومًا من تاريخ النشر بالوقائع المصرية حتى يتمكنوا من تقديم ردودهم فى التوقيتات الزمنية المحددة .

يجب تقديم الردود على قوائم الاستقصاء لسلطة التحقيق فى غضون ٣٧ يومًا من تاريخ الاستلام .

ثامنا - اسلوب العينة :

وفقًا للمادة (٢٤) من اللائحة ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق أن تلجأ إلى أسلوب العينة سواء فى حالة وجود عدد كبير من الأطراف المعنية أو من المنتجات محل التحقيق نظراً لصعوبة التطبيق من الناحية العملية .

١ - استخدام أسلوب العينة بالنسبة للمصدرين / المنتجين الأجانب :

ومن أجل مساعدة سلطة التحقيق فى تحديد ما إذا كان ضروريًا اللجوء إلى أسلوب العينة ، فإن جميع المنتجين / المصدرين الأجانب أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال ١٥ يومًا من تاريخ نشر الإعلان بالوقائع المصرية :

الاسم والعنوان والبريد الالكترونى والهاتف والفاكس واسم الشخص الذي يمكن الاتصال به .

المبيعات بالكمية والقيمة وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق الذى تقوم الشركة المعنية بتصديره إلى مصر فى الفترة من ٢٠١٠/١/١ إلى ٢٠١٠/١٢/٣١

المبيعات بالكمية والقيمة بالنسبة للمنتج محل التحقيق الذى تقوم الشركة المعنية ببيعه فى السوق المحلى الصينى فى الفترة من ٢٠١٠/١/١ إلى ٢٠١٠/١٢/٣١

الأنشطة المحددة للشركة فيما يخص إنتاج وبيع المنتج محل التحقيق .

الأسماء والأنشطة المحددة لجميع الشركات المعنية والتى تقوم بالإنتاج والبيع أو أيهما (تصدير وسوق محلى أو أيهما) وذلك بالنسبة للمنتج محل التحقيق .

أى معلومات أخرى ذات صلة والتى من شأنها مساعدة سلطة التحقيق فى عملية اختيار العينة .

وبتقديم كافة البيانات المشار إليها فهذا يعنى موافقة الشركة على إمكانية أن تشملها العينة ، وإذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا يقتضى ضمنًا الرد على قوائم الاستقصاء وقبول زيارة التحقق الميدانية ، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها فى إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق .

وبغرض الحصول على المعلومات التى تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمصدرين / المنتجين الأجانب ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأى اتحادات معروفة للمصدرين / المنتجين فى جمهورية الصين الشعبية .

٢ - استخدام أسلوب العينة للمستوردين :

ومن أجل مساعدة سلطة التحقيق فى تحديد ما إذا كان ضروريًا اللجوء إلى أسلوب العينة ، فإن جميع المستوردين أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال ١٥ يومًا من تاريخ نشر الإعلان بالوقائع المصرية :

الاسم والعنوان والبريد الالكترونى والهاتف والفاكس والتلكس أو أيهما واسم الشخص الذى يمكن الاتصال به .

إجمالى كمية وقيمة مبيعات الشركة من المنتج المعنى داخل السوق المصرى فى الفترة من ٢٠١٠/١/١ إلى ٢٠١٠/١٢/٣١

إجمالى عدد العاملين خلال الفترة من ٢٠١٠/١/١ إلى ٢٠١٠/١٢/٣١ أنشطة الشركة فيما يخص المنتج المعنى .

حجم الواردات بالكمية والقيمة بالجنيه المصرى التى قامت الشركة باستيرادها لأغراض إعادة البيع داخل السوق المصرى فى الفترة من ٢٠١٠/١/١ إلى ٢٠١٠/١٢/٣١

أسماء وأنشطة جميع الشركات المعنية والتى تقوم بالإنتاج والبيع أو أيهما وذلك بالنسبة للمنتج المعنى .

أى معلومات أخرى ذات صلة والتى من شأنها مساعدة سلطة التحقيق فى عملية اختيار العينة .

وبتقديم كافة المعلومات المشار إليها فهذا يعنى موافقة الشركة على إمكانية أن تشملها العينة ، وإذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا سوف يقتضى الرد على قوائم الاستقصاء وقبول زيارة التحقق الميدانية ، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها فى إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق .

وبغرض الحصول على المعلومات التى تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمستوردين ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأى اتحادات معروفة للمستوردين .

٣ - الاختيار النهائى للعينات :

جميع الأطراف المعنية التى ترغب فى تقديم أى معلومات ذات صلة فيما يخص اختيار العينات يجب أن يتم خلال الفترة الزمنية المحددة .

وتعتزم سلطة التحقيق أن تقوم بالاختيار النهائى للعينات بعد التشاور مع الأطراف المعنية التى أبدت استعدادها لأن تشملها العينة .

يجب على الشركات التى تشملها العينة أن ترسل الردود على الاستقصاء خلال الفترة الزمنية المحددة فى هذا الإخطار ، كما يجب عليها أن تتعاون مع سلطة التحقيق .

وفى حالة عدم وجود تعاون كاف ، فيجوز لسلطة التحقيق أن تستند فى نتائجها على أفضل البيانات المتاحة .

تاسعًا - عقد جلسات الاستماع :

طبقًا لأحكام المادة (٢٥) من اللائحة فإنه يجوز عقد جلسات استماع بمقر الجهاز لكافة الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة لعرض آرائهم وتقديم حججهم شريطة تقديم طلب كتابى للجهاز يتضمن الأسباب المحددة لطلب الاستماع ، على أن تعلن الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة عن رغبتها فى عقد هذه الجلسات وذلك فى غضون ٢١ يومًا من تاريخ نشر هذا الإخطار بالوقائع المصرية .

عاشرًا - زيارات التحقق الميدانية :

طبقًا لأحكام المادة (٢٦) من اللائحة يجوز لسلطة التحقيق القيام بزيارات التحقق للأطراف المعنية فى مقارهم للتحقق من دقة المعلومات المقدمة والحصول على أى معلومات وبيانات إضافية أخرى يستلزمها التحقيق .

حادى عشر - التوقيتات الزمنية :

من أجـــل الحصـــول على معلومـــات عن الفترة الزمنية المحددة لتقديم المعلومات إلى سـلطـة التحقيق واستخدام أسلوب العينة وعقد جلسات الاستماع يتم الاسترشاد بالبنود (٧ ، ٨ ، ٩) المذكورة فى هذا الإعلان .

ثانى عشر - عدم التعاون :

فى حـالـة رفـض أى طـرف من الأطـراف ذات المصلحـة الاطـلاع على بياناته أو تقـديم بيانـات ضرورية فى خلال التوقيتات الزمنية المحددة ، الأمر الذى من شأنه إعاقـة مسـار التحقيـق أو تقديم بيانات غير دقيقة أو مضللـة فإن سلطة التحقيق سـوف تصـدر قـراراتهـا المؤقتـة أو النهائيـة استناداً إلى أفضل البيانات المتاحة وفقًا لنص المادة (٢٧) والمادة (٣٥) من اللائحة .

ثالث عشر - الملف العام :

تتيح سلطة التحقيق أثناء فترة التحقيق كافة المعلومات غير السـرية ذات الصلة التى تقدمها الأطراف المعنية وذلك من خلال ملفها العام وتتاح هذه المعلومات لكافة الأطراف ذات المصلحة بمقر سلطة التحقيق بالقاهرة وذلك حتى صدور القرار النهائى .

رابع عشر - الإجراءات المؤقتة :

قـد تلجـأ سـلـطـة التـحقيـق إلى فـرض إجراءات مؤقتة وفقًا لأحكام المادة (٤٤) من اللائحة .

عنوان المراسلة :

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية .

قطاع الاتفاقات التجارية .

الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية (جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية) .

أبراج المالية

البرج السادس - الدور التاسع .

شارع امتداد رمسيس - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية .

عناية الأستاذ / على عبد الغفار على

وكيل الوزارة - رئيس الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية .

تليفون : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ ..

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ ..

بريد إليكترونى : tas@tas.gov.eg